صلة البلاغة بالأسلوب

للبلاغة مفهومان: أحدهما مشهور ، والثاني غير مشهور ، وغير المشهور هو الوافي بتصوير حقيقة البلاغة .

* المفهوم المشهور :

إذا أطلقت كلمة «بلاغة» ، فإن فهم السامع يكاد ينحصر في صور البيان الجزئية : التشبيه ، والمجاز ، والكناية والتمثيل ، ثم في صور البديع المعنوية كالطباق والتورية والمشاكلة . . الخ ، واللفظية كالجناس والسجع ، هذا هو ما يفهمه المثقفون ممن لهم إلمام بالعلوم الأدبية .

أما دارسو البلاغة فيضمون إلى هذا الفهم أبواب علم المعاني الثمانية مثل : أحوال الإسناد ، وأحوال المسند إليه ، وأحوال المسند، وأحوال متعلقات الإسناد (المعمولات كالمفعول به ، والظرف والحال الخ) ، ثم القصر والفصل والوصل والإيجاز والإطناب ، والمساواة .

وهذه الوجوه جميعاً لا تخرج عن ثلاثة أقسام :

الأول : ما يتعلق بالمفردات من المعاني والبيان والبديع .

الثاني : ما يتعلق بالجملة أو الجملتين كالقصر ، والفصل والوصل .

الثالث : ما يتعلق بالفقرة مهما قصرت أو طالت كالإيجاز والإطناب والمساواة .

* المفهوم غير المشهور :

في هذا المفهوم ينطلق معنى البلاغة إلى آفاق واسعة رحبة تشمل عناصر الأسلوب كله ، وهو ما عبّر عنه الإمام عبد القاهر ، ومن قبله الجاحظ ثم الإمام عبد الجبار ، فالبلاغة عند الإمام عبدالقاهر لم تَعد حبيسة الصور الجزئية التي أشرنا إليها في المفهوم المشهور لمعنى البلاغة ،

بل هي تشمل الأسلوب كله الذي شاعت تسميته عند الإمام عبد القاهر بـ«النظم» وقد سبق لنا مراراً أن قلنا : إن الأسلوب مرادف لمعنى «النظم» وأقمنا عشرات الأدلة على صدق هذا الرأي ، فما قيل في الأسلوب حديثاً قيل من قبل في النظم .

وعلى ضوء ما تقدم يتضح لنا بيسر علاقة البلاغة بالأسلوب أو الأسلوب بالبلاغة :

فعلى المفهوم المشهور للبلاغة تكون البلاغة : **أحد عناصر الأسلوب** تعينه وتوجهه ولكنها لا تشمل كل عناصر الأسلوب .

وعلى المفهوم الثاني فإن العلاقة بين البلاغة والأسلوب هي: **الترادف**، فالبلاغة هي النظم، والنظم هو الأسلوب، والنظم- كما علمت من قبل- هو دراسة خصائص الأسلوب **التعبيرية والشعورية**، وما قيل في الأسلوب حديثاً لا يخرج عن هذين المحورين التعبيري والشعوري الوجدانيّ .

وإذا تجاوز الأسلوب هذه الدائرة خرج من « اختصاصه » إلى دائرتي تاريخ الأدب ، أو النقد الأدبيّ .

فمثلاً إذا كان القصد من الدراسة الأسلوبية البحث عن **روح عصر** من العصور ، أو **بيئة من البيئات**، أو **رصد خصائص لغة من اللغات** من خلال نماذج أدبية كان الأسلوب مظهراً من مظاهر **تاريخ الأدب** ، وإذا انتهت الدراسة الأسلوبية لإصدار أحكام على العمل موضوع الدراسة كان الأسلوب مظهراً من مظاهر النقد الأدبيّ ، أما إذا توقفت الدراسة الأسلوبية عند رصد السمات التعبيرية والشعورية لأديب ما فقد ظل الأسلوب في دائرة اختصاصه ، والتقى مع « النظم » من أقصر طريق .

ونعود فنؤكد أن علم الأسلوب هو تسمية حديثة لعلم النظم، ومحاولة التفرقة بينهما لا تؤدي إلى كبير جدوى مهما قدمنا من الحيل والتحكمات .

على أن بعض تعريفات الأسلوب تجعله مرادفاً اصطلاحياً لمفهوم البلاغة القائم على الاختيار والتناسب ، فالبلاغة هي «مطابقة الكلام لمقتضى الحال»، فما يقال في التهاني لا يقال في التواسي ، وما يقال في الفخر لا يقال في الهجاء ، فلكل مقام مقال ، لذلك نجد تعريف «سويفت» للأسلوب بأن :

«اختيار الكلمات المناسبة للمقامات المناسبة» مطابقاً تماماً لمعنى تعريف البلاغة عند البلاغيين ، هذا وقد أشبعنا المقام درساً فيما مضى في عنصر «الاختيار» الذي عده الأسلوبيون المحدثون إحدى دعائم الأسلوب ، وبإمكان الدارس أن يعود إلى ما كتبناه من قبل في هذه المذكرات .

ومما قيل في التفرقة بين البلاغة وعلم الأسلوب أن البلاغة تُعْنَى بالجانب التقعيدي (المعياري) ، أما الأسلوب فيُعْنَى بالجانب التطبيقي النوعي، أي أن البلاغة تشريع للأديب وتوجيه تهتم بالمعاني العامة وتخطط لها وترسم الطريقة أمام الأدباء ليكون نتاجهم صحيحاً مناسباً ومؤثراً بينما يعمد الأسلوب إلى تحليل نوعية معينة من النتاج الغني كدراسة شعر أبي العلاء وأدبه، أو شعر ابن الروميّ ومذهبه الشعري، أو مسرحيات شكسبير، أو دانتي ، فالأسلوب يحدد مجال البحث والدراسة في نوعيات ، والبلاغة توجيه وتشريع عام .

هذا الفرق وإن بدا وجيهاً فقد فات القائلين به أن البلاغة لها دور ثان بعد التوجيه والتشريع ، فهي توجه الأديب قبل أن يقول ليكون قوله صحيحاً مناسباً للأحوال والمقامات ، ثم هي - بعد ذلك - تحاسب الأديب بعد أن قال وتقوِّم عمله ، فتبرز مظاهر الجودة ، والإصابة فيه ، وتظهر مواضع الضعف والقصور ، فهي بذلك تجمع بين النظر والتطبيق ، فإذا كان الأسلوب لا يلتقي معها في الجانب التوجيهي النظري فقد التقت معه هي في الجانب التطبيقي العملي ، فلا وجه لهذا الفرق إذن ؟ إلا عند مَنْ لا يقيم وزناً للحقائق ، والنقد الفني قائم منذ وُجِد على الاستهداء بالوجوه

البلاغية في تقويم العمل الأدبي لحمة وسُدى .

وبما قدمناه نكون - والحمد لله - قد وفينا خطة المنهج حقها ، وإن كنا قد التزمنا بالإيجاز والتركيز لضيق الوقت ، وبقي علينا درسان :

أحدهما : ما هي سمات الأسلوب الأمثل ؟

والآخر : تحليلات وموازنات بين أساليب مختلفة لكتاب مختلفين .

نسأل الله أن يمدنا بالعون، و يلهمنا الصواب في عرضهما في إيجاز واف بإذن الله.

*** ما هو الأسلوب الأمثل؟ :**

تتفاوت الأساليب فيما بينا تفاوتاً كبيراً ، لذلك يحسن بنا أن نضع خطة أو تصوراً للأسلوب الحسن الجميل أو المقبول ، الذي يقنع إذا كان موضوعه حقائق علمية ، ويمتع إن كان موضوعه رؤى أدبية ، أو يقنع ويمتع معاً إذا توافرت له عناصر الإقناع والإمتاع مهما كان موضوعه وقضاياه .

*** مكونات الأسلوب :**

للأسلوب - مهما كان نوعه - ركنان يقوم عليهما صرحه ، ويتحقق وجوده ، وهما : الألفاظ ، ثم المعاني ، أو الصورة والفكرة ، ثم يتطلب جمال الأسلوب بعد هذين الركنين عناصر جمالية أخرى تبعاً لنوع الأسلوب ، علمي أو أدبي، شعري أو نثري ، وهكذا ، ولكل من هذين الركنين شرائط قبول وحُسن وجمال ، نوجز الحديث عنهما في الآتي :

*** شرائط قبول الألفاظ أو حسنها :**

إن البحث المنهجي في الحديث عن الألفاظ أو الصورة يقتضي أن نشطر الحديث عنها شطرين : أولهما مقصور على الألفاظ الأفراد ، والآخر خاص بالجمل أو التراكيب ، وعلى هذا النسق نسير بعون الله .

الألفاظ الأفراد :

يعتبر اللفظ المفرد أصغر وحدة في بناء الأسلوب ، فمن اللفظ المفرد تتكون الجملة أو التركيب ، ومن الجملة أو التركيب تتكون الفقرة ، وهكذا حتى نحصل على نص كامل ذي سمات محددة قصيدة ، أو قصة ، أو بحث إلى آخر أجناس القول وفنون الكلام مهما طالت أو قصرت .

وجُماع ما يشترط في اللفظ المفرد ما يأتي :

الرواية، والاستعمال، وملاءمته لمعناه، وتمكنه في النسق التركيبي (موضعه في الجملة) ، وجريه على قوانين اللغة .

ويقصد من **الرواية** : أن يكون اللفظ صحيح النسبة إلى اللغة ، مروياً في الكتب التي جمعت اللغة ، وفي مقدمتها المجامع كالعين للخليل بن أحمد ، والقاموس المحيط للفيروزآبادي ، والصحاح للجوهريّ ، ولسان العرب لابن منظور ، وكالفصيح لثعلب ، والألفاظ الكتابية للهمذانيّ ، وجواهر الألفاظ لقدامة ، وغيرها .

ويراد من **الاستعمال** : أن يكون اللفظ قد استعملته العرب في شعر أو نثر أو حكم وأمثال ، وكذلك ما استعمله القرآن الكريم والحديث الصحيح السند ، ولا يحسن أن نستعمل لفظاً أهملته العرب أو نص العلماء على غرابته ووحشيته ؛ لأن جمال اللفظ في أن يكون مأنوساً معروف المعنى .

أما ملاءمة اللفظ لمعناه فهو اعتبار زائد على الرواية والاستعمال فقد يكون اللفظ مروياً مستعملاً ، لكن دلالته على المعنى الذي يراد منه في أسلوب خاص هي التي أصابها الخلل .

فمثلاً كلمة « الرجل » مروية مستعملة في شعر العرب ونثرهم ، وقد جاءت غير ملائمة للمعنى في قول زهير بن أبي سلمى :

استأثر الله بالوفاء وبالعدل وأولى الملامة الرجلا ؟

فقد وضع الرجل موضع « الإنسان » الشامل للرجال والنساء ولا

معنى لاختصاص الرجل بالملامة - هنا - لهذا عيب قول زهير هذا لعدم ملاءمة اللفظ معناه المراد منه .

ومما عيب من الألفاظ لعدم ملاءمتها المعنى كلمة « شئت » بدلاً من كلمة « شاء » ، في قول الشاعر :

هذا ابن عمي في العراق خليفة لو شئت ساقكم إليّ قطينا

الشاعر يستعدي ابن عمه الخليفة على خصومه من الشعراء ، فقال مهدداً لهم : لو شئت ساقكم إليّ قطيناً ، فجعل نفسه فوق الخليفة يصدر له الأوامر وما على الخليفة إلا التنفيذ ، ومما يروى أن الخليفة لما سمع بهذا القول انتقده قائلا :

لو قال: لو شاء ساقكم إليّ قطيناً ، لسقتهم إليه . . ؟!

فأنت ترى أن كلمة « شئت » غير ملاءمة للمعنى ، وقد عرَّضت صاحبها إلى التَّنقُّص والمؤاخذة .

وكتب النقد العربيّ حافلة بمثل هذه المؤاخذات المنبّهة على جفاء بعض الألفاظ في الدلالة على معانيها .

أما التمكن في النسق التركيبي : فيراد به قرار الكلمة ، وجدارتها بموضعها في الجملة أو التركيب وحسن جوارها لما قبلها وما بعدها من الكلمات فإذا جافى بها الكاتب موضعها عدت قلقة نافرة ، أو مستكرهة مقسورة على الموضع الذي زُجَّ بها فيه ، وهذا مسلك جد لطيف ودقيق ، فالأسلوب كالعقد النظيم يزداد رونقاً وجمالاً باختيار موضع الحبات والتنسيق البديع بين لون هذه وشكلها ولون ما قبلها وما بعدها .

ولهذا عاب بعض النقاد قول مسلم بن الوليد :

فاذهب كما ذهبت غوادي مزنة يُثني عليها السهل والأوعارُ

لأن السهل والأوعار غير متآلفتين فكان ينبغي أن يقول: السهل والوعر، أو السهول والأوعار .

كما عابوا قول البحترى :

تشق عليه الريح كل عشية جيوب الغمام بين بكر وأيّم

لأنه قابل بين البكر والأيم على أن كلا منهما قسيم الآخر ومباين له ، والأيم هي التي طال العهد بها دون أن تتزوج ، أو هي التي لا زوج لها ، فالبكر على هذا قد تكون أيّماً.

ومما يجعل اللفظ قلقًا في موضعه الذي هو فيه إذا قُدِّم أو أُخِّر عن الموضع الذي يقتضي النظم أن يكون فيه ، والفرق بين هذا وبين ما تقدم أن في ما تقدم لوحظ اضطراب اللفظ من حيث معناه في نفسه كما في «لو شئت» المتقدمة .

أو من حيث موازنة معناها بمعنى جاره كما في - السهل والأوعار - أما في هذا الموضع فمعنى اللفظ مستقيم لكن الخلل جاء من حيث إن الكاتب جافى به موضعه الصحيح في التركيب كأن يقدمه والأصوب التأخير أو يؤخره والأصوب التقديم .

وسيأتي التمثيل لهذه العيوب ضمن الحديث عن التعقيد اللفظي قريباً إن شاء الله .

أما جَرْيُ اللفظ على القوانين اللغوية : فيراد به سلامة صياغته من الخلل ، وقد عبَّر البلاغيون عن هذا العيب بـ « مخالفة القياس » ، أي مجيء اللفظ على صورة مخالفة للقوانين الصرفية مثل : الأجلل ، وضننوا، ونواكس وصفاً لجماعة الذكور .

ويضاف إلى ما تقدم من شرائط قبول اللفظ أو حسنه خفة اللفظ في النطق وشرف معناه ووضوح دلالته ، وألا يكون سوقياً مبتذلاً أو عامياً ساقطاً مع سهولة مخارج حروفه وحسن موقعه في السمع .

*** شرائط قبول التركيب أو حسنه :**

إذا سلم اللفظ المفرد من العيوب المخلة بالقبول أو الحسن فإن أمام

الكاتب خطوات أخرى بغية الوصول إلى أسلوب أمثل ، هذه الخطوات يجب أن تراعى في تكوين الجمل والتراكيب التي يتكون منها النص المراد أياً كان نوعه :

اولى هذه الخطوات: أن ينتقي الكاتب لكل معنى أليق الألفاظ به .

ففي اللغة مترادفات كثيرة تؤدي من حيث الظاهر معنى واحداً مثل الجميل واللطيف والحسن ، ومثل الثراء والغنى واليسار ، ومثل الوالد والأب ، ومثل الأم والوالدة ، ومثل النعيم والنعمة ، ومثل المرأة والزوجة، ومثل الفارس والشجاع والمقدام ، ومثل الغصن والفرع ، ومثل البعير والجمل ، والفرس والحصان والجواد ، ومثل الكريم والسخيّ ، والبخيل والشحيح والمقتر .

فإذا أراد الكاتب معنى وتواردت في ذهنه مترادفاته فعليه أن ينتقي منها أليقها بالمعنى المراد .

وثانية الخطوات : أن يضع الكاتب اللفظ في موضعه الذي يقتضيه النظم مراعياً في ذلك كمال الدلالة على المعنى المراد ، ثم ملاءمة اللفظ لما تقدم عليه وما تأخر عليه من ألفاظ .

وثالثة الخطوات : أن يُخضع التركيب لقوانين النحو ونظام بناء الجملة في اللغة العربية أو اللغة التي تكتب بها ، فيأتي بالفعل قبل الفاعل ، والفاعل قبل المفعول في الجملة الفعلية ، ما لم يقتض تعديل هذا النظام مقتض ، وقد تكفل علم المعاني ببيان مقتضيات هذا التعديل .

ويأتي بالمسند إليه قبل المسند (المبتدأ قبل الخبر) في الجملة الاسمية ، ما لم يكن المقام متطلباً تعديلاً مماثلاً لما تقدم .

ورابعة الخطوات : أن يختار التركيب المناسب للمعنى المراد فقد يقتضي المقام أولية الجملة الاسمية على الفعلية ، أو العكس ولكل من الجملتين مقام يقتضيها تكفل بتفصيله وبيانه علم المعاني .

الوفاء بحق التراكيب من المسالك التعبيرية الإضافية كالتعريف والتنكير، والذكر والحذف ، والإطلاق والتقييد والوصل والفصل ومساواة اللفظ للمعنى ، أو قصره عنه أو زيادته عليه إذا اقتضى هذه المسالك مقتض.

وضوح التركيب في الدلالة على معناه ، وكجنبه معايب التعقيد اللفظ أو المعنوي .

• • •

أمثلة وتطبيقات

ولهذا عابوا قول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مملكًا أبو أمه حي أبوه يقاربه

لأن مراده : وما مثل الممدوح حتى يقاربه في الناس إلا مملكاً الذي أبو أم مملك أبو الممدوح (يعني أن الممدوح خال مملك) ، وسبب العيب هنا أن الشاعر قدَّم ما حقه التأخير وأخر ما حقه التقديم ، وفصل بين ما حقه الاتصال فصلاً كريهاً فترتب على ذلك غموض في المعنى واضطراب في التركيب يدعو إلى الارتباك في الفهم والحيرة في التحصيل .

وهذا ما يسميه النقاد بالمعاظلة وهي شدة تداخل الألفاظ بعضها في بعض تداخلاً مخلاً لا تقتضيه آداب الصياغة ولا ترتضيه أصول البلاغة .

ومثله قول الشاعر :

عُقْ آب الوكر عن صيد الحبارى إلى زيد أخاك فُرَيْخُ نسر

والمعنى : عق أي صُدَّ زيدًا أخاك عن صيد الحبارى فقد آب (أي رجع) إلى الوكر فريخ نسر .

فما أبعد هذا الكلام عن المعنى المراد كما ترى بسبب ما فيه معاظلة ممقوتة وتداخل بين أجزاء الكلام خرج به إلى شدة الغموض والتعمية .

وبعض الكتب تروي هذا البيت بوصل الفعلين: عُق وآب هكذا: عقاب الوكر ، وهذا يزيد المقام ألغازًا وتعمية.

ومما جافى به الشاعر حكمه النحويّ قول الفرزدق كذلك :

وعض زمان يا ابن مروان لم يَدَعْ من المال إلا مسحقاً أو مُجَلَّفُ

فقد أخذ عليه بعض النحاة رفعه لكلمة «مجلف» وكان حقها النصب؛

لأنها معطوفة على «مسحتا»، ولكن الشاعر نحا بها هذا المنحى المعيب كما ترى .

ومما عابه البلاغيون على حسان بن ثابت قوله :

ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً من الناس أبقى مجدهُ الدهر مُطعما

لأن حساناً أعاد الضمير في « مجد » على « مطعماً » في آخر البيت، ومطعماً مفعول به فهو مؤخر لفظاً ورتبة ، وعود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة غير جائز ومخرج للكلام الذي هو فيه عن دائرة الفصاحة .

فعلى الكاتب - شاعراً أو ناثراً - أن يتجنَّب استعمال المعيب من المفردات ، وأن يراعى في جمله وتراكيبه قوانين الصحة والسلامة من حيث المعنى ومن حيث البناء ومن حيث استيفاء النحو حقه ، وأن يتجنب التعقيدات في الألفاظ (المعاظلة) أو المعاني ، وأن يتأنق في الصياغة ، وكما يقول الجاحظ: « فيتوقف عند فصوله - أي فصول الكلام - توقف مَن وَزْنُ طمعه في السلامة أنقص مِنْ وَزْنِ خوفه من العيب » .

*** شرائط قبول أو حسن الفكرة :**

الكلام جسم روحه المعنى كما يقولون، ولكل كلام معنى يؤديه، والتأنق في صياغة الكلام يتبعه شرائط قبول وهو الحد الأدنى لجودة المعاني، وشرائط حسن وهو الحد الأعلى لجمال المعاني، وللمعنى في هذا المجال درجتان:

أولاهما : المعنى الحسن .

والأخرى : المعنى الأحسن .

مع تفاوت نسبي في هذه الدرجات .

فمن شرائط حسن المعنى مناسبته للمقام الذي يقال فيه : لأن البلاغة من عناصرها تمام المناسبة بين المعاني والمقامات التي تقال فيها، فمن المقامات ما يقتضي البسط، ومنها ما يقتضي الإيجاز ، ومنها ما يقتضي المساواة بين الألفاظ والمعاني .

هذا ومما يجب التنبه له أن المناسبة في مادة الكلام ومعانيه تأتي في الدرجة الأولى من شرائط حسن المعنى فما يقال في التهاني غير ما يقال في التعازى والمواساة ، وما يقال في الثناء غير ما يقال في المدح وما يوعظ به الأثرياء غير ما يوعظ به الفقراء .

ومن المناسبة مراعاة حال السامعين فما يخاطب الأذكياء غير ما يخاطب به السوقة ومتوسطي الذكاء أو الأغبياء .

وعلى الأديب أو المفكر أن يكتب حول القضايا التي تشغل الناس وأحداث الساعة - كما يقولون - فإذا هرب من الواقع إلى غير الواقع فلا وزن لما يقول قط ، فالكلمة دواء يجب أن تتكافأ تماماً مع خطورة الداء المنتشر والعلل المتفشية .

ومن شرائط قبول المعنى أو حسنه أن يكون معنى شريفاً عفيفاً لا غثاً خسيساً، وشرف المعاني يكون بصدقها واعتدالها وإلفها عند السامع أو القارئ، لأن المعاني الخسيسة الهابطة تجفو عنها الطباع، وينبو عنها الذوق، فهي إذن أداة هدم وعنصر تنفير، ومن ذا يا ترى الذي يريد لبضاعته أن يكون حظها البوار والإعراض عنا ؟!.

* شرائط حسن الأسلوب :

ويتعلق بالأسلوب - بوجه عام - فوق ما تقدم شرائط حسن منها :

عدم التكلف ، فعلى الكاتب أو المتكلم أن يسير على سجية ويجري مع طبعه فلا يتكلف في ألفاظه أو معانيه ولا يكثر من العبارات المعروفة لغيره كأن يستعير جملاً أو أساليب عرفت لغيره فيستخدمها هو في الدلالة على معانيه ، لأنها تكون باردة مغسولة عند المستعير فالكلمات مثل النباتات بعضها ينمو في المناخ الحار ، وبعضها ينمو في المناخ المعتدل ويموت في المناخ البارد أو الحار ، والعبارات المتقولة عن آخرين قد لا يكون لها عند المستعير ما كان لها عند صاحبها من حرارة العاطفة ، وصدق الخيال

وملاءمتها لجو الكلام الذي وردت فيه ، ولكن حين يستعمله المستعير لتأكيد معنى هو صاحبه ، أو توضيح فكـرة هو صادق الإحساس بها فإنه في هذه الحالة يسلم من التكلف البارد، والتقليد المغسول، والمحاكاة البليدة .

الدقة والإيضاح والوجازة : هذه العناصر من شرائط حسن الأسلوب، وهي فضائل بيانيـة جامعة لمهارات كثيرة من أفـانين القول والدربة على جيد الكلام .

فالدقة تعني: إصابة الهدف ونفي الفـضول، والكلام المصيب كالسهم الرابح يُحمد لصاحبه كما يحمد السهم الرابح لراميه .

والإيضـاح هو الصلة بين القـائل والسـامع يعين السـامع على حـسن المتابعة، وحضور الذهن، والإقبال على ما يقال بكل الأحاسيس والمشاعر.

والإيجاز هو الغنيمة الباردة ، إذ يشعر السامع أو المتكلم معاً بأنهما قد حصَّلا مغانم كثيرة بقليل من الجهد، ولذلك قيل: «البلاغة الإيجاز»، وهذا الإيجاز قد يوصف به الكلام المبسوط لأن البسط درجـات فإذا اكتفينا بأقصر درجات البسط كنا قد جمعنا بين الإيجاز والبسط وهما ضدان كما ترى .

إن أوقع الأساليب منزلة في النفس ، وأشدها إيثاراً للمـشاعر وأقربها رحماً إلى القلب هو ما يسمعه النـاس فيفهمونه ، ويرون أنهم قادرون على الإتيان بمثله فإذا راموا ذلك عجزوا وهو السهل الممتنع كما يقولون .

وواقعيـة المعاني والأسلوب هما دعامـتان للحسن لا تكاد تظفـر لهما بثالث ، أما التقعُّر في الألفاظ ، والتعقيد في المعاني والإغراب في التصوير والتكلف في العرض فهي مطايا الفشل وأسباب الـبوار ، وكفى ما فيها من منافاة لطبيعة البيان ، فالبيان لا يكون غير البيان !

• • •